● أخبار قصيرة

إيران تستأنف الاستكشافات النفطية والغازية بالخليج الفارسي

أعلن مدير الاستكشافات بشركة النفط الوطنية عن إستئناف عمليات الاستكشافات البحرية للنفط والغاز بالخليج الفارسي. وأوضح محي الدين جعفري، السبت، بأن عمليات الاستكشاف البحري تم تعليقها منذ مارس/ آذار ٢٠٢٠ بسبب معوقات في مجال منصات الحفر، وقد تمكنا بدعم من وزارة النفط والشركة الوطنية، وبالتعاون مع شركة فلات قارة (الجرف القاري)، من طرح مناقصة واختيار جهة مقاولة توفر منصة لاستئناف العمليات. وأضاف: بعد إجراء المناقصة نجحنا لأول مرة بعد مرور ٥ سنوات، من إبرام عقد يشمل منصة حفر بمجال الاستكشاف، ومن المؤمل بدء العمليات البحرية في المناطق الحدودية مع دول الجوار من العام الإيراني الجاري (بدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٥). وأشار جعفري إلى أن الحكومة الحالية تستهدف تسريع وتيرة عمليات الحفر عبر زيادة المنصات والإفادة من المعدات الحديثة ذات التقنية العالية في العمليات الجيوفيزيائية في خطة لمضاعفة وتيرة الاكتشافات.

موانئ الصين تستقبل ناقلات النفط الإيرانية المحظورة

ذكرت مواقع دولية متخصصة في تتبع حركة ناقلات النفط أن صادرات النفط الإيراني إلى الصين سجلت رقمًا قياسيًا. وأورد تقرير لوكالة "S&P" أن "صادرات النفط الإيراني إلى الصين وصلت في مارس إلى ١/٩١ مليون برميل يوميًا"، وهو رقم قياسي غير مسبوق. يأتي ذلك بعد أن فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في وقت سابق، عقوبات على عدد من ناقلات النفط التي كانت تنقل النفط الإيراني إلى موانئ الصين. وكشفت شركة "كبلر" أن الموانئ الصينية مازالت تستقبل النفط من الناقلات المحظورة، حيث دخلت إلى الصين على الأقل مليون طن من أصل ٨ ملايين طن من الواردات في مارس عبر ١٠ ناقلات محظورة، بعضها كان ينقل النفط الروسي سابقًا.

مشروع سكك حديد رشت-آستارا يقترب من الإنتهاء

أعلنت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية، فرزانه صادق، إن الحلقة المفقودة في الفرع الغربي لممر الشمال-الجنوب الدولي ستكتمل بحلول نهاية عهد الحكومة الحالية، وهو ما سيعزز النمو التجاري لهذا الممر بشكل كبير. وقد تم إنشاء ممر الشمال-الجنوب الدولي (INSTC) البالغ طوله ٧٢٠٠ كيلومتر في أوائل العقد الأول من القرن الحالي لربط الهند بأوروبا عبر إيران بطريقة فعالة ومنخفضة التكلفة. وللممر ثلاثة فروع: الشرقي (آسيا الوسطى)، الأوسط (بحر قزوين)، والغربي (جمهورية أذربايجان وأرمينيا). ويمثل خط رشت-آستارا الحلقة المفقودة في الفرع الغربي، حيث سيوصل بحر قزوين بالخليج الفارسي مباشرة، مما يجعله عنصراً حيوياً في نقل البضائع عبر الممر.

بعد توظيف إستثمارات بقيمة ملياري دولار لتطوير مدينة مَكُران البتروكيمياوية

تشابهار.. قطب جديد لإنتاج الميثانول في إيران

أعلن مدير موقع مدينة "نكين مَكُران" للبتروكيماويات في محافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق إيران) إن الاستثمارات التي تم توظيفها في هذه المدينة بلغت نحو ملياري دولار خلال الأعوام الأخيرة.

وقال عظيم كوهستاني، في تصريح صحفي: في عام ٢٠١١، وفي الدراسات التي أجرتها الشركة الوطنية للبتروكيماويات من أجل التنمية المستقبلية لصناعة البتروكيماويات في البلاد، تمت دراسة عدة مناطق لتطوير البتروكيماويات، بما في ذلك تشابهار وقشم وبارسيان. وأضاف: في ذلك العام، تقرر إنشاء مجمع البتروكيماويات الثالث في تشابهار بعد ماهشهر وعسلوية؛ وبناء على تفاهم بين وزارتي النفط والدفاع آنذاك، تم تكليف وزارة الدفاع (شركة شستان القابضة) بتطوير البتروكيماويات في تشابهار.

وقال مدير موقع مدينة "نكين مَكُران" للبتروكيماويات: في الواقع، يجري الاستثمار لإنشاء البنية التحتية للبتروكيماويات في تشابهار من قبل شركة شستان وصندوق الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة؛ ولهذا الغرض تم تأسيس شركة باسم "نكين مكران للبتروكيماويات" وتعمل في تشابهار منذ عام ٢٠١٢.

حجم الاستثمار المطلوب لإكمال المدينة

ورداً على سؤال حول حجم الاستثمار المطلوب لإكمال هذه المدينة، قال كوهستاني: عندما تم تأسيس شركة تشابهار للبتروكيماويات، كان من المتوقع تخصيص ثلاثة أنواع من المواد الخام لتلك المنطقة: غاز الإيثان ومكثفات الغاز عبر عسلوية وغاز الميثان عبر خط الأنابيب الوطني السابع والذي تم تعيينه وتخصيصه لاحقًا كمادة خام لمدينة مكران للبتروكيماويات بسبب القيود القائمة. وأضاف: أنه بناء على دراسات MDP التي أجراها مستشار عالمي، فقد تمت الموافقة من قبل الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية على إنشاء مجموعة مكونة من خمس وحدات GTX ووحدة واحدة لليوريا والأمونيا مع المرافق المركزية لتنفيذ المجمع البتروكيماوي الثالث.

منتجات هذه المدينة البتروكيماوية

وعن منتجات هذه المدينة البتروكيماوية، قال كوهستاني: إن الطاقة الإجمالية للمرحلة الأولى تبلغ ٨/٥ مليون طن من المنتجات الصلبة سنوياً. وأضاف: تنتج صناعة البتروكيماويات بأكملها حوالي ٩٢ مليون طن في ٦٨ مجمعًا للبتروكيماويات؛ ومع إضافة المنتجات من هذه المشاريع البتروكيماوية الستة، سيرتفع عدد المجمعات البتروكيماوية في البلاد، وسترتفع طاقة المنتجات البتروكيماوية من ٩٢ مليون طن حالياً إلى أكثر من ١٠١ مليون طن.

تطوير وحدات المنبع والوسط والمصب في المدينة

وفي إشارة إلى خطة بقيمة ٢٠ مليار دولار لتطوير وحدات المنبع والوسط والمصب في مدينة مكران للبتروكيماويات وتحويل تشابهار إلى القطب الثالث للبتروكيماويات في البلاد، قال كوهستاني: في المرحلة الأولى من تطوير مدينة مكران للبتروكيماويات، يتم تنفيذ مشاريع الميثانول مع تقدم بنسبة ٧٠٪ تقريباً. وأضاف: سيتم إضافة أربع وحدات لإنتاج الميثانول إلى دائرة الإنتاج خلال العامين المقبلين، بطاقة إجمالية تبلغ ٦/٦ مليون طن سنويًا. وبمجرد تشغيلها قريبًا، ستصبح تشابهار القطب الجديد لإنتاج الميثانول في البلاد.

وقال مدير موقع مدينة "نكين مَكُران" للبتروكيماويات: بطبيعة الحال، وبناء على التخطيط الذي تم تنفيذه وبهدف تطوير سلسلة قيمة الميثانول، سيتم استخدام الميثانول المنتج من الوحدات الأربع المذكورة أعلاه كمادة خام لإنتاج مجموعة واسعة من منتجات البوليمر البتروكيماوية بعد تشغيل الوحدات في المراحل المستقبلية.

انخفاض أسعار الميثانول العالمية

ورداً على سؤال حول ما إذا كان هذا الإنتاج سيكون مربحاً في ظل انخفاض أسعار الميثانول العالمية، قال كوهستاني: ما حددته الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية لتشابهار هو تنفيذ مشاريع سلسلة، ويطلب من المستثمرين تنفيذ وحدة الميثانول والوحدات المستقبلية لهذه المجمعات، بما في ذلك وحدات البولي إيثيلين والبولي بروبيلين، ثم الوحدات اللاحقة في وقت واحد.

وأضاف: على الرغم من القيود المفروضة على البلاد، فمن الممكن أن تقوم بعض وحداتنا بإنتاج وتصدير الميثانول خلال أول عامين أو ثلاثة أعوام واستخدام عوائد الدخل لبناء وحدات لاحقة.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمار في مدينة مكران لتطوير البتروكيماويات، قال مدير الموقع: في المرحلة الأولى، يبلغ حجم الاستثمار الإجمالي ١٤ مليار دولار. وأضاف: لقد قمنا بتقسيم موقع البتروكيماويات بأكمله في تشابهار إلى مرحلتين: المرحلة الأولى جارية حالياً، وتتضمن هذه المرحلة خمس وحدات (GTX)، ووحدة لإنتاج اليوريا والأمونيا، ووحدة مركزية للمرافق، والتي سوف تتطلب استثمار حوالي ١٤ مليار دولار لتنفيذها بالكامل، ومن المتوقع أن تصل قيمة المرحلة الثانية إلى نحو ٦ مليارات دولار.

مسؤول: رغم القيود المفروضة، من الممكن أن تقوم بعض وحداتنا بإنتاج وتصدير الميثانول خلال أول عامين أو ثلاثة أعوام واستخدام عوائد الدخل لبناء وحدات لاحقة

في العام الجاري

طاقة إنتاج البتروكيماويات ستزداد بمقدار ٩ ملايين طن

أعلن مدير مراقبة الإنتاج في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية أن الطاقة الإنتاجية لصناعة البتروكيماويات في البلاد سترتفع بنحو ٩ ملايين طن في العام الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس)، وقال: من المتوقع أن تصل عوائد البلاد من صناعة البتروكيماويات إلى ٢٣/٦ مليار دولار هذا العام.

وقال سعيد باغباني: إن الطاقة الإسمية لصناعة البتروكيماويات زادت بنحو مليوني طن العام الماضي. وأضاف: في عام ١٤٠٤هـ.ش، سيستمر اتجاه زيادة الطاقة الإنتاجية مع دخول العديد من المشاريع إلى مجموعة منتجي المنتجات البتروكيماوية. وتابع: بلغ حجم المنتجات البتروكيماوية في العام الماضي نحو ٧٤/٩ مليون طن من الطاقة الإسمية للصناعة البالغة نحو ٩٦ مليون طن، وهو ما يمثل تحقيق ٩٢٪ من خطة الإنتاج و٧٨٪ من الطاقة الإسمية.

وقال باغباني: إن مصانع البتروكيماويات في مهاباد وميانـدوآب، وبوليمر كرمانشاه، ولرستان، ونوري، وبوعلي سينا، وآريا ساسول، وغدير، وتخت جمشيد بارس، تمكنت من إنتاج أكثر من طاقتها الإسمية. وأضاف: إن الطاقة الإنتاجية لصناعة البتروكيماويات سترتفع بنحو ٩ ملايين طن في العام الجاري. وتابع: مع الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف ٦٦ ألف تومان للدولار الواحد، فمن المتوقع أن تصل عوائد صناعة البتروكيماويات إلى ٢٣/٦ مليار دولار.

وأشار إلى أن صناعة البتروكيماويات اليوم تتمتع بمكانة مهمة في اقتصاد وصناعة البلاد. ونظراً لتنوع المنتجات التي تنتجها، فإنها تعتبر مورداً وداعماً للصناعات الأخرى، خاصة الصناعات التحويلية، وقال: بناء على الخطط الموضوعة هذا العام، تمت إضافة ١٧ مشروعاً إلى صناعة البتروكيماويات في البلاد، وأصبحت محفظة المنتجات البتروكيماوية أكثر تنوعاً. واعتبر باغباني أن مهمة هذه الإدارة في عام "الاستثمار من أجل الإنتاج" تتمثل في زيادة كفاءة رأس المال وزيادة الإنتاجية وتنمية الإنتاج في الصناعة، وقال: إن إزالة عوائق الإنتاج وضمان استدامة الإنتاج وتحسين العمليات التكنولوجية والتعاون والتقارب بين الشركات القابضة وشركات البتروكيماويات بهدف الإنتاج المستدام من بين الأهداف الأخرى المحددة للعام الجاري.

خلال العام الماضي

٥٥٪ من صادرات إيران إلى الولايات المتحدة كانت من المنتجات الغذائية

أعلن عضو في غرفة التجارة الإيرانية إن صادرات البلاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ١١ شهراً من عام الإيراني الماضي، بلغت ٨٤ طناً بقيمة ١٧٢ ألفاً و٦٢١ دولاراً، منها ٥٥٪ منتجات غذائية.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، في تقرير لها، إن يوم الخميس الماضي زادت إدارة ترامب الرسوم الجمركية على الواردات من مختلف البلدان.

وتتراوح الزيادة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من ١٣٥ دولة، بما في ذلك إيران، بين ١٠ و٩٩٪.

وتحدد الرسوم الجمركية على الواردات من الصين بنسبة ٦٧٪، والاتحاد الأوروبي بنسبة ٣٩٪، وتايوان بنسبة ٩٠٪، واليابان بنسبة ٤٦٪، والهند بنسبة ٥٢٪ وهكذا. وقال المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في غرفة الصناعة والمناجم والتجارة، روح الله لطيفي، في برنامج تلفزيوني حول إحصاءات صادرات البلاد: خلال ١١ شهراً من عام ١٤٠٣ الإيراني، تم تصدير ٩/٤ مليون طن من الماشية والمنتجات الزراعية والمحاصيل والأطعمة بقيمة ٧/٥٦٦ مليار دولار إلى مختلف دول العالم.

وصرح قائلاً: بلغت صادرات إيران إلى الولايات المتحدة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الماضي ٨٤ طنًا بقيمة ١٧٢/٦٢١ دولارًا، ويشير هذا الرقم إلى الصادرات المباشرة إلى الولايات المتحدة دون إرسالها إلى دول وسيطة، وقد شكلت المنتجات الغذائية أكثر من ٥٥٪ منها.

وبشأن استيراد السلع من الولايات المتحدة إلى البلاد، قال لطيفي: بلغت كمية السلع المستوردة من الولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها نحو ١٤٣١ طناً بقيمة ٩٣ مليوناً و٦٨٤ ألفاً و٦٦٥ دولاراً.

يُشار إلى أن ٧٥٪ من الواردات من الولايات المتحدة تشمل أنواعاً مختلفة من الأدوية والمكملات الغذائية ومستلزمات المختبرات والمواد الخام الجراحية وطب الأسنان والأجهزة الطبية، والباقي يشمل الأغذية والزيوت الأساسية والمكملات الغذائية والأحماض المختلفة.

من الجدير بالذكر أن قانون الخطة السابعة ينص على أن صادرات المنتجات الزراعية يجب أن تزيد بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪ بحلول نهاية الخطة.